# شواش في فقه الأصول وضبابية في التنزيل

## الحلقة 16

كيف يحول الارتباط بالدولار  التضخمي في وجود بنك أو معاملة إسلامية ؟

### تحصيل المحصلات

**نلخص فيما يلي ما توصلنا إليه من نتائج في الحلقات الخمس عشرة السابقة:**

أ) أن حرمة التعامل ب " **الربا** » حرمة عامة ليست مرتبطة بالمكان أو اعتقاد الأشخاص المتعاملين به، تماشياً مع صريح أي القرآن الكريم.

ب) كون أغلب المهاجر الغربية المعاصرة لا علاقة لها بمفهوم: "**ديار الحرب**"، كما تطور هذا المفهوم في القرن الثاني الهجري، على أيدي أئمة المذاهب، إبان العصر الذهبي للخلافة العباسية (132 هـ -232 هـ) والذي استقر في كتب الفقه فيما بعد من دون مساءلة من مجتهد معتبر، بسبب التقليد، مادامت هذه الدول، وكما تبين لنا من دساتيرها المؤسسة، لا تعادي الإسلام كدين ل "**عالمانيتها**" {أنظر تفصيل ذلك تحت عنوان: "الدهرية الدنيوية العَالمَانية والأخلاق"}، على هذا الموقع، أي:

لكونها تعزل الدين عن الحكم.

ت) بالرغم من كون كل من لا يحكم بما أنزل الله يوصم ب "**الكفر**"، كمقابل عقدي ل "**الإسلام**"، وهي صفة ملازمة لأغلبية سكان المهاجر، إلا أن لهذه الديار خاصية لم يعرفها الفقه القديم، حيث يمكن أن نطلق عليها أسماء: "**ديار حرية الاعتقاد**"، أو "**ديار الوصية الحادية عشرة**" في عدم الإكراه في الدين،...، لأنها، ليس فحسب، تسمح بوجود جماعات إسلامية بها، بل تخولها نفس الحقوق والواجبات كباقي الجماعات الأخرى، وتعطيها فوق هذا، كنقلة هائلة في رد الاعتبار، مطلق الحرية في الدعوة إلى الإسلام.

ث) عدم صحة أي خبر يمكن أن يخصص به عموم تحريم الربا الوارد في النصوص المحكمة للقرآن.

**قلت:**

فما دام عامل دار الإقامة، أي: الجغرافيا لا دخل له في حرمة التعامل بالربا، فقد تساوى وضع المسلم بالنسبة لهذه المعاملة حيثما وجد، وهو ما كان قد توصل إليه الجمهور، ليختار المسلم المعاصر العمل بما يراه

**مناسباً لدينه ودنياه ضمن الإطار الجامع للإسلام، الذي لا يسمح بانتهاك حرماته، اللهم عند الضرورة القصوى القاصمة.**

**وليلاحظ القارئ أن آفة التآكل بالربا في عصرنا هذا، وعلى عكس ما كان يحصل في القرون الخوالي، حيث كانت الدول تحاربه في الغالب، أصبح في الاقتصاديات المعاصرة خياراً تفرضه الأبناك الدولية {البنك الدولي (World Bank)، وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund - IMF)، ومن خلالهما: الأبناك المركزية الوطنية}، فرضاً على مواطنيها من خلال سياستها النقدية، قبل أن تكون خياراً حُراً للأفراد الذين يشتكون من وطأته على معائشهم، وعلى اختلاف مللهم ونحلهم، دون أن يظهر في الأفق بعد، بصيص أمل في التخلص من هذا النظام المالي المجحف بغالبية سكان العالم.**

**وقد يظن المرء بان ليس هناك من مانع يحول بين الدول وتبني نظام نقدي يعتمد الذهب كعملة، بحيث تقرض مواطنيها بالقروض الحسنة فقط، لكن أثبتت التجربة الأمريكية، أن الذهب، ولندرته، يمكن أن يحتكر من طرف الكارتيلات البنكية الدولية بسهولة ليتحكموا في عرضه وطلبه.**

**ولعل أغرب ما في الأمر، هو أن تلجأ الحكومات الأمريكية المتعاقبة إلى البنك الفدرالي للاقتراض منه بربا، بدل طبع كل ما تريد من نقود طراً، وصرفها، دون إثقال كاهلها وكاهل الشعب تبعاً بديون قارونية لا يستطيعون أبداً ردها، ويلزمهم الاقتراض دوماً من أجل دفع فوائد الديون فحسب.**

**وهو ما يجعل من "الديمقراطية الأمريكية"، وهي تخضع في أعز ما يُطلب للأوليجارشية البنكية الدولية، اسماً على غير مسمى، مادام الجميع يخضع لمشيئة هذا الكارتيل الأخطبوطي الدولي، الذي لا قدرة للشعب ولا لممثليه عن مساءلته أو مساءلة سياسته!**

**أضف إلى هذا صعوبة التغلب على هذا الكارتيل الدولي، لقلب الطاولة على سياسته في استغلال شعوب الأرض قاطبة، من دون إصلاح النظام المالي ككل!**

**لذلك، وبسبب عدم قدرة الدول الإسلامية فرادى وجماعات على الاستقلال بسياساتها المالية اليوم، مادامت أمريكا نفسها، ليست مستقلة في هذا المجال، فعبء الحرص على سلامة المعاملات، اتقاء حرب الله ورسوله، ينتقل بالضرورة، إلى الأفراد، من أجل إيجاد الحلول الملائمة للتخلص من آثار هذه الآفة.**

**لذلك، نقول من باب تحصيل الحاصل، أن أول أولويات وواجبات المسلم المقيم، أو المهاجر، هو:**

**أ) القيام بتكوين جماعة للمسلمين، إذ هذه فرضية من فروض العين في حقه، يجب أن يقيمها تحت كل الظروف لعموم النص في سورة آل عمران:**

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٠٢ – ١٠٥

ب) الحرص كل الحرص من طرف الأقليات المسلمة على إنشاء مؤسسة فقهية معاصرة تعنى بالشأن المالي المعاصر للجماعة المسلمة، كي تخرج الفقهاء الاقتصاديين والمحاسبين الشرعيين الذين ينزلون النصوص على الواقع ولا يتركون النصوص معطلة، ويستحقوا بذلك حرب الله ورسوله ولا فكاك.

وفقط عند توفر هذه الدولة أو هذه الجماعة الجامعة وبمثل هذه المؤسسات، أمكن البحث في تنزيل النصوص على الواقع الاجتماعي والاقتصادي سواء بالنسبة للأغلبيات المسلمة في ديار إسلامهم أو للأقليات منها في مواطنها التي تعمل بالوصية الحادية عشرة في عدم الإكراه في الدين.

فلا بد إذن من إيجاد مخارج شرعية، تجنب المسلم الوقوع في هذا المحذور، متى أمكن ذلك، وفي حال التعذر، فلا بد أن يكون بمقدور هذه الزمرة من الفقهاء الاقتصاديين والمحاسبين تزويد الأفراد بإرشادات عامة في كيفية التصرف، لتبرئة ذممهم من وزر التعامل بالربا.

وقبل أن نشرع في تنزيل النصوص على واقع هذه المهاجر، فلا بد من القيام بالخطوات المنهجية التالية:

1) استقراء نصوص القرآن والسنة المرتبطة ارتباطاً مباشرة بالنازلة،
2) الإلمام بمنهج التعامل الصلب مع السنة النبوية، حتى يمكن الوقوف على ما يصلح منها للحجية كنصوص مما لا يصلح، خصوصاً وقد دأب كثير من الفقهاء قديماً وحديثاً، من خلال ما مر بنا في الحلقات السابقة، على تبني أخبار مفتراة على الرسول صلى الله عليه وسلم، موقعين أنفسهم ليس فحسب في محذور التقول على الرسول صلى الله عليه وسلم بما لم يقل، وهو في نفسه محذور عظيم، بل ضيعوا على أنفسهم حظاً واسعا في الاجتهاد وإعمال الرأي، بتبني مثل هذه النصوص البهرج
3) غربلة النصوص والاكتفاء بالنصوص ذوات الأثر المباشر على النازلة دون سواها.
4) فهم الواقع الاجتماعي وإحراجات التعامل المالي والاقتصادي ضمن البيئات الحاضنة.

وهو ما تقدمت لنا ملامسته في الحلقات السابقة.

**قلت:**

النص ذو الأثر المباشر على نازلتنا هنا، هو النص **الحافظ لرأس المال**، الوارد في الآية الكريمة 279 من سورة البقرة:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾

البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩

وهو نص عام لا مخصص له من نص قرآني آخر أو سنة.

ومنه يتبين أن أي تنزيل للنص على الواقع، يجب أن يلبي كشرط ضرورة: مطلب **ثبات رأس المال** المستلف والمسترجع، بحيث" لا ظُلم ولا تَظلُّم" بنص القرآن. أو بكلام الفقه: لا ضرر ولا ضرار.

# التطبيق على البيئة الأمريكية

نلاحظ بادئ ذي بدء أن أمريكا، وبعد أن أقدم رئيسها ريتشارد نيكسون (Richard Milhous Nixon)

(1913 - 1994) على فك ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب يوم 15 أغسطس 1971م وتعويم الصرف، وطبع بلايين الدولارات بدون تغطية ذهبية فيما يتعارف عليه الاقتصاديون ب "**العملة المعجزة**" ( Fiat Money) وما نتج عن ذلك من أزمات عدم استقرار في أسعار الصرف وأسعار المواد الأولية، اللاتي أدت مجتمعة إلى إحداث أزمات موازين المدفوعات وبروز المديونية الضخمة للدول النامية، التي لم تتجاوزها وإلى اليوم.

وهذه المعرفة تجعل شرط الضرورة، وهو هنا **ثبات استرداد "رأس المال"**، متعذراً في المطلق، بدون إضافة ربوية، بسبب التضخم الهيكلي المصاحب للعرض النقدي، الناتج عن طبع العملة بدون رصيد ذهبي أو فضي

من طرف "**نظام الاحتياط الفيدرالي**" ( ***The Federal Reserve System***)

، الموجود مقره بواشنطن (الصورة).

**هذا البنك مملوك، ويا عجب العجاب!، في دولة ديمقراطية، لأبناك خاصة وليس للدولة، كما يوهم الاسم، وفي مخالفة صريحة للدستور الأمريكي نفسه، دون مساءلة من أحد!، اللهم ما كان من صريخ لبعض النواب، الذين ظلوا دوما يظهرون وكأنهم يغردون خارج السرب، لأن جل النواب، متواطئون في هذا السياق مع وجود هذا البنك، لأنه يوفر لهم إمكانية فرض ضرائب غير مباشرة على المواطنين، بطبعها فقط من طرف البنك المركزي، لتمويل بعض المشروعات، بدل فرض الضرائب المباشرة التي قد قد لا تحظى بشعبية.**

ويقوم هذا البنك الفدرالي، المملوك للخواص من أباطرة المال في العالم، والمختص في بيع وشراء السندات الحكومية الأمريكية مثل سنداتِ الادخار وأذون الخزينة وإصدار العملة الورقية والمعدنية، مقام "**البنك المركزي للولايات المتّحدةِ**"، أو "**بنك البنوك**".

ثم هو يعمل على واجهة أخرى ك "**بنك حكومي**". يعالج تَشْكِيلة من الصفقاتِ الماليةِ التي تَتضمّنُ تريليونات مِنْ الدولاراتِ.

لكن، بمجرد أن خرجت أمريكا من "**اتفاقيات بروتون – وودز للتدبير المالي**" (**Breton-Woods System of Monetary Management**)، حتى صارت تطبع تريليونات الدولارات الورقية من دون رصيد، محملة للدول البترولية الخليجية واندونيسيا وغيرها من الدول المنتجة للنفط، التي فرض عليها العم سام بالتهديد المباشر لحكامها، تسعير برميل النفط بالدولار، تحَمُّل عبئ دفع الدين الخارجي الأمريكي، بحسب ما شرح العميل الأمريكي جون بيركينز (John Perkins) في كتابه: "**اعترافات قاتل**

**اقتصادي بأجر"** (Confessions of an Economic Hit Man) 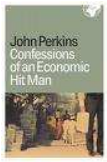

**، حيث يقول عن نفسه وعن عمله السابق:**

**" نحن مجموعة خاصّة مِنْ الرجالِ والنِساءِ الذين يَستعملونَ التنظيمات المالية الدولية لبلورة الشروطِ التي تجْعلُ الأممَ الأخرى تابعة لحكم المؤسسات التجارية (corporatocracy) التي تُديرُ شركاتنا الكبرى، حكومتنا، وبنوكنا.**
**ومثل نظرائِنا في المافيا، فإن القتلة الاقتصاديين بأجر يعطون محفزات. وتأخذ هذه شكلَ قروض لتَطوير البنى التحتية: مراكز توليد الطاقة الكهربائية، طرق سريعة، موانئ، مطارات، أو متنزهات صناعية.**
**وشرط الحصول على مثل هذه القروض هو أن تكون شركاتِ البناءَ والهندسة من أمريكا.**
**والحاصل جوهرياً، هو أن جل المال لا يغادر قط الولايات المتّحدةُ؛ فهو يُحوّلُ ببساطة مِنْ المكاتبِ المصرفيةِ في واشنطن إلى المكاتب الهَنْدَسَية في نيويورك، هيوستن، أو سان فرانسيسكو. "**

**قلت:**

**وقال بيركينز بأن أول من فرضت عليهم هذه الشروط المجحفة دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، صاحبة أول احتياطي عالمي للذهب الأسود.**

**وقال أيضاً: بأن رؤساء الدول الذين لم يقبلوا بالانصياع لهذه الشروط صفتهم أمريكا إما من خلال القتل المباشر بالرصاص، أو السم، أو إحداث انقلابات عسكرية ضدهم، أو الغزو المباشر كآخر دواء، تحت غطاءات عنكبوتية واهية شتى، حال ما حصل لرئيس دولة بناما {الخريطة الجغرافية في البحر الكرايبي}**

**والعاصمة "بناما سيتي"**
**، الجنرال عمر توريخوس ( Omar (Torrijos Herrera Efraín**
**(1929 – 1981) ، ولصدام حسين**
**من بين آخرين.**

**ومن بين أشهر المنتقدين للبنك الاحتياطي والمطالب بإلغائه: عضو الكونجرس الأمريكي الجمهوري من ولاية تكساس رونالد رون بول (Ronald Ernest Paul)** **، المرشح للرئاسة الأمريكية سنة 2008.**

**وهو عضو كبير في "اللجنة الفرعيّةِ حول السياسة المحليةِ والنظام النقدي الدولي" (التابعة للجنة المصرفية بمجلس النّواب).**

**وينتقد السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي متهماً إياه بتوليد التضّخم المفرطِ المنفلت من أي ضابط، مع التقليل في آن من خطره الداهم قائلاً:**

**من اليسير تفسير هذا الهبوطِ في قيمةِ الدولار. فالدولار يَفْقِدُ من قيمته كنتيجة مباشرة للزيادة في العرض النقدي من طرف البك الاحتياطي الفيدرالي والخزانةِ الأمريكيةِ، حيث أن التضّخم، وكما شرح ذلك (الاقتصادي) الراحل ميلتن فريدمان (Milton Friedman[1])** **هو دائماً ظاهرة نقدية.**

**تُريدُ الحكومة الاتحادية أنْ تَصْرُفَ بثبات أكثر مِما تستطيع أنْ تفرض كضريبة وتجبيَ، لذا يَتّجهُ الكونجرسُ إلى البنك الاحتياطي الفدرالي للمساعدةِ في تغطية الفارق. والنتيجة هي دولاراتُ أكثرُ، ـ حقيقية وإلكترونية ـ وهو ما يعْني أن قيمة كُلّ دولار حالي تنخفظ (مع مرور الزمن). . .**

**فعندما يَضِعُ البنك الاحتياطي الفدرالي مستوى متدني بشكل إصطناعي لأسعارَ الفائدة، فإن كلفة الاستدانة تُصبحُ رخيصةً. وهو ما يستهوي الأفراد للاستدانة أكثر، فتتوسع الأعمال التجارية وتنْمو بدون مكاسبِ حقيقيةِ في معدلِ الإنتاج. وتَنفجرُ الفقاعةُ بسرعة متىعندما يتم تجفيف الإئتمان والفواتيرُ التي لا يُمْكن أنْ تُدْفَعَ. . .**

**وقد زادَ البنك الاحتياطي الفدرالي المعروض النقديَ بثبات على مدار التسعينيات بطِباعَة الأوراق المالية. وتظهر بيانات البنك الاحتياطي الفدرالي الأخيرةِ زيادات سنويةِ ثنائيةِ الخانات في العرض النقدي م2 (M2 money supply). هذه الدولاراتِ الجديدةِ قدْ تَجْعَلُ الأمريكان يَشعرون بأنهم أغنى، إلا أن النتيجة النهائية للتضّخم ستؤدي قطعاً إلى تخفيضَ المدّخراتِ والقوة الشرائيةِ.**

---

[1] ***ميلتون فريدمان*** *(Milton Friedman بالإنجليزية) ( 31يوليو 1912 - 16نوفمبر 2006 (و هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي و التاريخ الاقتصادي و الاحصاء .عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق و قد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام 1962 ، و فاز في جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك و التاريخ النقدي و نظريته في شرح سياسات التوازن.*

*أصبح برنامجه التلفزيوني حرية الاختيار Free to Choose كتابا تم تأليفه بالمشاركة مع زوجته روز فريدمان و قد انتشر هذا الكتاب كما انتشرت مقالاته في الصحف و المجلات.*

*توفي في سان فرانسيسكو بتاريخ 16نوفمبر 2006 إثر فشل قلبي.* {http://ar.wikipedia.org/wiki}

يبين الشكل التالي نسبة التضخم التراكمي الأمريكي بحسب العقود العشرية منذ سنة 1913، تاريخ إنشاء بنك الاحتياط الأمريكي وإلى سنة 2006 م.

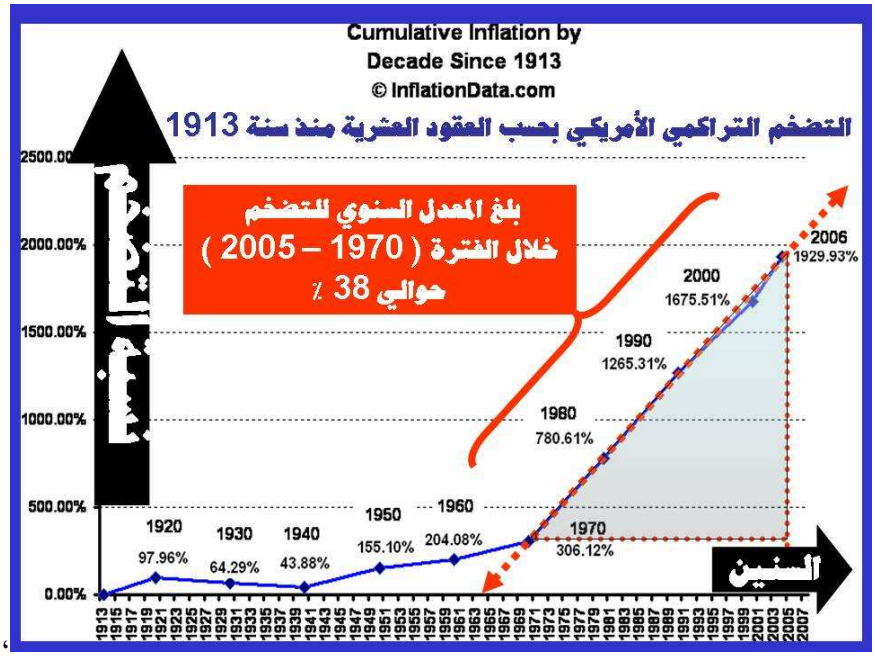


ويتبين بجلاء من هذا اللوح أن نسبة التضخم بلغت حوالي 300 % منذ سنة 1913 إلى سنة 1971، وهي سنة فك ارتباط العملة الأمريكية بالذهب وخروج أمريكا من اتفاقية بروتون-وودز.

لاحظ أن التضخم التراكمي بلغ حوالي 300 % خلال 58 سنة (الفترة 1913 – 1971) أي بمتوسط 5% سنوياً.

لكن بمجرد أن تم فك الارتباط بالذهب، حصلت زيادة مطردة في التضخم يمثلها على اللوح الخط الأحمر المتقطع المزدوج السهمين، حيث بلغ التضخم السنوي من فرط طبع العملة الورقية الأمريكية على المكشوف حوالي 38 % سنوياً.

وهذه الزيادة السنوية المذهلة في التضخم ناتجة عن ثلاثة عوامل مرتبطة ببعضها البعض:

أ) طبع الدولار على المكشوف بدون تغطية وعند الطلب،

ب) عمل البنوك التجارية بمبدأ "مصاريف الإيداع التجزيئية" (fractional reserve banking). وهو نظام مصرفي يتم فيه وضع جزء فقط من الإيداعاتِ الكليّةِ المدارة من طرف المصرف التجاري كاحتياطي مع البنك الفدرالي الإحتياطي، الذي يلعب دور البنك المركزي. وتحدد الكمية الإجمالية للإيداعاتِ بالبنك التجاري كمية الإحتياطيات التي أودعها مع البنك المركزي مضروبة في **معامل مضاعفة الإيداعَ**. وهو معامل يتحكم فيه في الولايات المتّحدةِ، المجلس الاحتياطي الفدرالي.

ت) كون هذه الأبناك التجارية، لها الحق في قرض زبنائها ما يوازي عشرة أضعاف بل وحتى 33 ضعفاً[2] إيداعاتها الأصلية كاحتياطي لدى البنك المركزي، بل وأن يتقاضي البك أيضاً فائدة على هذا المال الوهمي غير الموجود، من طرف المقترضين.

فإذا كان "**معامل مضاعفة الإيداع**" الذي يقرره البنك الاحتياطي الفدرالي هو { 1 إلى 9 } في حالنا هذه، أي أن أي مصرف بإيداعه لدولار مع البنك المركزي، يستطيع خلق 10 دولارات وهمية ويُسلفها ويأخذ فوائد عليها. وهذه الفائدة السنوية على إيداعه اليتيم ليست 8% مثلاً، بل 80 %!!!!!

وهو ما يجعل كل الأبناك التجارية الأمريكية عارية من أية تغطية لودائعها بمرة، اللهم ما كان من ضمان الحكومة الفيدرالية، وإلا لكانت قد أعلنت إفلاسها منذ دهر!

والأدهى في هذا النظام المصرفي هو أنه يقول بأن:

أيّ شيء قبلَ مِن طرف أي مصرف للإيداع سَيُعتَبرُ كنقد[3]، أي:

**كلما أقرض البنك مؤسسة أو شخصاً فإنه في الحقيقة يخلق مالاً جديداً من لا شيء!**

لذلك أمكن القول بأن **المال** يُخْلَقُ بشكل حرفي مِنْ **الدَّيْن**.

كيف يحصل ذلك؟

عندما يَضِعُ مصرف مبلغ 10,000 دولار مع الاحتياطي الفيدرالي، فهذا الإيداع الجزئي يخوله إمكانية إقراض قيمة وديعته الاحتياطية هذه 10 مرات، أي مبلغ 100,000 دولار. ومنه يتبين أن المصرف أقرض مالا زائداً وهو 90.000 دولار وهو لا يملكها.

[2] يكفي البنك أن يدع 3% من المال كاحتياطي مع البنك المركي، ليجني فوائد عن 97 % من المال المختلق الذي يقرضه كتابة فقط إلى زبائنه.!

[3] "ANYTHING ACCEPTED BY A BANK FOR DEPOSIT WOULD BE CONSIDERED AS CASH"

**وهذا هو السحر بعينه!.**

**الآن، عندما يقرض المصرف مبلغ 100,000 دولار إلى أحد زبنائه فإنه يضيف 100,000 دولار كرصيد إلى حسابه (مع أن البنك لا يملك في الأصل سوى عُشر هذا المبلغ وهو 10,000 دولار التي أودعها كإحتياطي للمصرف مع الإحتياطي الفدرالي).**

**لاحظ أن المال الزائد عما يملكه المصرف، والذي سجله باسم الزبون الجديد لمْ يُنقلْه من حسابِ آخر إلى حسابه، بل خلق خلقاً من عدم!**

**ف 90,000 دولار التي أضافها المصرف إلى حساب الزبون لم تكن موجودة مطلقاً قبْلَ أنْ يدع البنك المبلغ اسميا في حسابهَ. ف 100,000$ هي كمية أدخلت في حسابِ الزبون، كما في أية جدولة عددية. وقد امتلك المصرفَ هذا الحقّ الذي هو إلى السرقة أقرب من حبل الوريد، بتخويل قانوني يسمح له بذلك!.**

**ومنه يتبين أن عملية إيداع مبلغ 10,000 دولار مع الاحتياطي الفيدرالي، تخلق 90,000 دولار خيالية تنضاف إلى النظام المالي، إلا أن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد.**

**ذلك أن هذا الزبون لو سحب شيكاً بمبلغ أل 100,000 دولار المُودَعُة في حسابه وأودعها في مصرف آخر، فُيمْكِنُ لهذا المبلغ أنْ يُستَعملَ كقاعدة لقرضٍ جديد آخر. والقرض التالي في هذه الدورةِ من الإقراضات المتتالية يُمْكِنُ أنْ يصل إلى 90 % تقريباً من هذا الإيداع (أي 90,000 دولار في حالنا هنا) والذي يمكن بدوره أن يودع ليكون قاعدة لقرض ثالث في حدود 85,000$، وهكذا دواليك.**

**وتستمر هذه الدورةِ محولة المبلغ الأصلي وهو 10,000 دولار المودعة مع الاحتياطي الفيدرالي إلى حوالي 1,000,000$ من القروض والأموالِ المُختلقة حديثاً من لا شيء!.**

**وهذا يفسر لماذا تظل عملية الإقراض عملية مربحة بالنسبة للمصارف حتى بفوائد جد متدنية، مادام البنك يقرض ما لا يملك أضعافاً مضاعفة، وكون المالَ يُخلق خلقاً بالدَّيْن فقط.**

**وهذا يعني أن الدّيْن لا يمكن إرجاعه سوى بدين آخر وهكذا دواليك في دورة تصاعدية إلى ما لا نهاية، لأن إرجاع الدين يعني في هذا النظام انعدام المال!. وهو ما يفسر كون الدولة والأفراد في هذا النظام كلها مدينة بدرجات متفاوتة للأبناك الذين يمتصون دماء الجميع!**

لاحظ أن "**معامل مضاعفة الإيداع**" قد يصل إلى { 1 إلى 33 } أي أن البنك يمكن أن يقرض 33 ضعفاً مبلغ ما أودعته معهم. وهو ما يعني أن ال 10.000 دولار المودعة مع الإحتياطي الفيدرالي تولد 320.000 دولار إضافية {330.000 دولار الوهمية – 10.000 دولار الأصلية}.

يقول الاقتصادي والمؤرخ والفيلسوف السياسي الأمريكي: **موري نيوتن روثبار** ( Murray

Newton Rothbard) (1926 - 1995) صاحب الكتب التي سارت بها الركبان مثل: "**الإنسان، الاقتصاد والدولة**" (*Man, Economy, and State* (1962))، و"**القوة السوق: الحكومة والاقتصاد:** Power and Market: Government and the Economy)**(1970)** "**أسطورة هوفر**" ("The Hoover Myth")، و"**سر الصرافة**" (*The Mystery of Banking.*) **(1983)**، و"**منطق الفعل**" ( *The Logic of Action* )(1997). وغيرها، في مقالة تحت عنوان: " **ماذا فعلت الحكومة بمالنا؟**" ( What Has Government Done to Our Money) سنة **1964**:

إن الطريق الأكثر نجاعة للحكومةِ في تَبنّي التضخم. . . هو أنْ تمْنحَ البنوكَ امتيازاً خاصاً للتهرب من دَفع ما بذمتهم، بينما يَستمرّون في القيام بعملهم. وفي حين يتوجب على الآخرين دفعَ ديونهم أو يعرضوا أنفسهم للإفلاس، فإنه يسمح للبنوك أن ترفض تسديدِ إيصالاتِها، في ذات الوقت الذي يُجبرُون هم مدينيهم الخاصينَ للدَفع عندما تحل مواعيد دفع ما اقترضوا. الاسمَ العاديَ لهذا هو: "**تعليق دُفعاتِ النقدِ**." ( **suspension of specie payments**) إلا أن الاسم الأكثر دقة يجب أن يَكُونُ "**رخصة للسرقةِ**"، مادامنا لا يُمْكِنُنا أنْ نَحصل على رخصة حكومية للاستمرار في عمل ما بدون إنْجاز العقدِ المتفق عليه.

**قلت**:

**وهو ما يجعل نسب ما يتقاضاه المودعون لأموالهم من المواطنين بالمصارف الأمريكية، والتي لا تتعدى في المتوسط 4 %، نسبة هزيلة لا تغطي سوى العشر من قيمة الانخفاض الفعلي في مدخراتهم!.**

وهو إجحاف لا يرضاه الله ولا رسوله ولا العباد، لأنه أكل لأموال الناس بالباطل، المنهي منه في القرآن الكريم، من طرف الأغنياء القارونيين بالمعنى الحرفي للقارونية التاريخية، حيث يتم إفقار ممنهج ومستمر لسائر المواطنين من الطبقات الوسطى والدنيا، وتحويل الثروة من قاعدة الهرم الاجتماعي إلى قمة الهرم حيث يقبع أباطرة المال.

وقد سعى أرباب البنوك الأوروبيون قديماً إلى التحكم في طبع العملة، لأنها تمكنهم من التحكم الفعلي في الحكومات والمؤسسات.

وقد عبر المصرفي اليهودي النمساوي **نثانياهو ماييير انسيلم فون روتشيلد** (Nathaniel ) Mayer Anselm von Rothschild(1836, - 1905) بمقولة بالغة الدلالة في هذا المنحى بقوله:

**إسمح لي أن أصدر وأن أتحكم في عملة دولة ما ولن أعير انتباهاً لمن يصنع قوانينها**

وهذا الواقع الأمريكي يستوجب عدة ملاحظات:

أ) أغلب المال المتواجد في الولايات المتحدة، لا تخلق الدولة منه سوى نسبة 5 % فقط مقارنة مع ما تخلقه الأبناك الخاصة يومياً من خلال الإقراض ليغطي 95 % من المال المتواجد!

ب) المال المتواجد هو **دين على زبناء البنك**، ولولا وجود **الدين** لما وُجد المال!

ت) لا سقف للمال المختلق، طالما هناك مدينون جدد يقترضون من البنك،

ث) البنك المعاصر لا يعتمد في ربحيته على فارق الفائدة بين ما يؤديه هو لمن يودعون أموالهم عنده، ومن يقرضهم البك بفائدة أكبر، على ما يفهم الرجل العادي، وإنما على كتابة الديون التي يخولها **نظام الصرف التجزيئي الفدرالي**،

ولعلنا نمسك بخيط من هذا الإشكال البنيوي في الاقتصاد الأمريكي من خلال اعتراف للرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون(Thomas Woodrow Wilson,)( 1856 - 1924) الذي يقول في كتاب: **"الحرية الجديدة: نداء من أجل تطوير الطاقات المعطاء للناس"**[4]:

**منذ أن دَخلتُ (عالم) السياسة، أسرّ إلي بالخصوص رجال بوجهاتُ نظرهم ثقة بي. البعض مِنْ الرجال الكبار في الولايات المتحدةِ، في حقل التجارةِ والصناعةِ، خائفون من شخص ما، خائفون من شيء ما. فهم يَعْرفونَ بأنّ هناك قوَّة في مكان ما، منظمة بدرجة عالية**

[4] *WOODROW WILSON; THE NEW FREEDOM; A CALL FOR THE EMANCIPATION OF THE GENEROUS ENERGIES OF A PEOPLE, Chapter 1; The Old Order Changeth, NEW YORK AND GARDEN CITY DOUBLEDAY, PAGE & COMPANY, 1913*

**ومتخفية جداً، ويقظة جداً، ومتشابكة جداً، وكاملة جداً، وواسعة الإنتشار جداً، إلى درجة أنّهم يفضلون أن لا يَتكلّموا فوق نَفسِهم عندما يَتحدثون عن إدانتها.**

**فهم يَعْرِفونَ بأنّ أمريكا ليستْ المكان الذي يُمْكِن أنْ يُقالَ عنه، ما كَانَ يقال من قبل، بأن أي إنسان يمكن أن يَختارُ مشواره الخاص به ويُتابعُه بعيداً بقدر ما تسمح له استعداداته لمُتَابَعَته؛ لأنه اليوم، إذا ما ولج بَعْض الحقول، فهناك منظمات قد تَستعملُ وسائلَ ضدّه تمنعه من بناء تجارة لا يرغبون فيها. هذه المنظمات ستعمل على قطع الأرضية تحته وإغلاق الأسواق في وجهه. لأنه إن شرع في البيع لبَعْض تجارة التجزئة، ولأيّ تاجر تجزئة، فإن الإحتكار سَيَرْفضُ بَيْعه لأولئك التُجّار، وأولئك التُجّار المذعورين سيمتنعون من شراء سِلَعَ الرجل الجديدِ.**

**هذا هو واقع هذه البلادُ التي جلبت إعجابِ العالم لنماذجِها مِنْ الفرص المجّانيةِ المطلقة المتاحة، حيث لا رجلَ يُفترض أن يكون تحت أيّ قيد ماعدا تقييداتِه الشخصِه ورأيه؛ وحيث من المفترض ألا يَكُونَ هناك إمتيازَ لا بالطبقة الاجتماعية، ولا بالدمِ، ولا بالمركز الإجتماعي، وحيث أن الرجالَ يَنجحون أو يَفْشلون بحسب إستحقاقاتِهم.**

**ومن أبرز الرؤساء الأمريكيين الذين حاربوا فكرة "البنك المركزي" أندرو جاكسون (1767 – 1845) (Andrew Jackson)** .

**لقد خول الكونجرس تواجد المصرف المركزي الثاني للولايات المتّحدةِ لمدّة عشرين سَنَة إبان فترة حكم الرئيس الرابع لأمريكا: جيمس ماديسن ( James Madison)(1751-1836)** 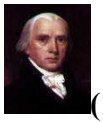 **في 1816. وقد عَملَ جاكسن كرئيس لإبْطال بند الدستور المستحدث للمصرفَ الإتحاديَ. وبرر إلغاء المصرف ]]hgpf hgjhgdm:**

*** لأنه يركّز القوّة المالية للأمة في مؤسسة وحيدة.**

*** يُعرّضَ الحكومة لتأثير المصالح الأجنبيةِ.**

*** لأن البنك يعمل بشكل رئيسي لجَعْل الغني أكثر غنى.**

*** لأنه يمارسَ سيطرةً أكثر من اللازمَ على أعضاء الكونجرس.**

*** لأنه يحابي الولاياتَ الشمالية الشرقية على الولايات الجنوبيةِ والولايات الغربيةِ.**

**ويتوجب بالتالي تبني القواعد التالية.**

**ويتضح من هذه الخلفية، أن البنك المركزي الأمريكي: له تاريخ حافل في الإجحاف بالطبقات الدنيا من المجتمع.**

**قلت:**

**1) فما دام المهاجر أو الأقلي المقيم محكوم كسائر المواطنين بالتعامل مع البنوك الربوية، لتعذر وجود غيرها في مثل هذا النظام الاقتصادي، وهو تعامل مُحرم في الإسلام، من باب المشاركة في إيكال الربا[5]، حتى وإن لم يأخذ مستحقاته الربوية على البنك لغفلته وقلة فقهه![6].**

**2) وما دام كل مسلم كسائر المواطنين محكوم بالمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي، المبني على القواعد الربوية في أساسه من ناحية تثمير المدخرات والموارد[7].**

**3) وما دام المسلم محكوم بنظام ضرائبي لا يخضع لميزان الشرع[8]، وفيه من الثقوب والهفوات الضريبية ما لا يجهله أحد، ومع ذلك يظل ملزماً باحترامه إلا أن يعمل على تغيير بعض بنوده من خلال ممثليه. وهو ما لا يتم إلا بتكوين جماعة هي بمثابة لوبي "رأي" على غرار اللوبيات الأخرى، كاللوبي اليهودي مثلاً.**

---

5 لعموم الحديث الثابت عن عبد الله بن مسعود الذي رواه عنه عدة من ارواة: { لعن الله آكل الربا ومؤكله..}

6 جاء في القرار السادس ل "مجمع رابطة العالم الإسلامي" بشأن موضوع: " تفشي المصارف الربوية وتعامل الناس معها وحكم أخذ الفوائد الربوية" في دورته التاسعة المنعقدة بمكة المكرمة قي الفترة من 12 رجب 1406 هـ - 19 رجب 1406 هـ ما يلي: كل مال جاء من طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعاً، لا يجوز أن ينتفع به المسلم - مودع المال - لنفسه أو لأحد ممن يعوله في أي شأن من شؤونه. ويجب أن يُصْرَف في المصالح العامة للمسلمين، من مدارس ومستشفيات وغيرها. وليس هذا من باب الصدقة وإنما هو من باب التطهر من الحرام. ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية، للتّقوّي بها، ويزداد الإثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج، فإنها في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية وبهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لحرب المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم، علماً بأنه لا يجوز أن يستمر في التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة أو بغير فائدة..}

قلت: وهذا في حال وجود البديل الإسلامي وإلا فهو في حكم المضطر إلى أن يتوفر البديل الشرعي.

7فالمتقاعد من هذه الحيثية يأكل ربا صريحاً لا غبار عليه! وناهيك به اضطراراً ! فيمن يسكن خاطره لهذا!.

8 فبخصوص قانون الضرائب على الدخل الذي قد يتغير من سنة إلى أخرى نجد أن القانون الضرائبي الأمريكي المتصاعد يقطع النظام الضرائبي حسب شرائح الدخل إلى خمس شرائح مختلفة قبل الوصول إلى الضريبة الإجمالية. فأول 24000 ألف دولار من الدخل عليه ضريبة 15%، الشريحة التالية من المدخول إلى 34150 دولار عليها ضريبة ب 28%، الشريحة الثالثة من الدخل إلى حدود 63150 فضريبتها 31 % والشريحة التالية إلى حدود 142450 دولار فضريبتها 36% والشريحة الخامسة فوق هذه فضريبتها 39.6 %. والذي يودع أمواله لدى الأبناك بقصد الادخار على المدى البعيد فضريبته على أرباحه هي 28% بغض النظر عن التضخم!. لذلك شاع القول هنا :

{ لا يهمني المردود الذي سوف تدره علي أموالي بقدر ما يهمني استرجاع قيمة اموالي ]

{ It's not so much the return on my money that concerns me as much as the return of my money.}

أي رأس المال بكل بساطة!، بحيث: لا ظلم!

بينما النظام الضريبي في ولاية كيبيك الكندية يفرض ضريبة على الدخل وصلت إلى 42% سنة 1997م وهي أعلى ضريبة بالنسبة لباقي الولايات الكندية وهي في ولاية أنتاريو 38.5%. أنظر مقالة بخصوص هذه المسألة في:

Pierre Fontain,: " L' Avenir économique du Quebec: La Fiscalitédoit être allégée ", Le Journal " La Presse " Montréal, Jeudi 11 Mai, 2000, pp. B3.

4) وما دام المسلم محكوم حتى في دائرة الاضطرار بمبدأ " العدل" وعدم الغدر وعدم الغرر، أو الغِش تحت أي ظرف كان، لأنه سفير عن رب العالمين كداعية ومبلغ لرسالة الإسلام، فسيظل محكوما بشرط الضرورة في ثبات ما استلف، ليرده بحسب قيمته الأصلية، تطبيقاً للنص في سورة البقرة:

﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٩

5) وما دام هذا النظام الربوي كوني في انتشاره، بحيث ترزح تحت طائلته كل الدول بما فيها الإسلامية وبنوكها ولا ينتظر أن تتحرر منه في المنظور القريب.

6) كون هذا النوع من الاستثناء الاضطراري صار بمثابة القاعدة!، على عكس موجبات الاضطرار الشرعي!.

فكيف نفتي المسلم بالنسبة لإيداع أمواله ببك أو الإقتراض من بنك من أجل اقتناء سكن أو غيره؟.

## 1) بالنسبة لمن يودعون أموالهم ببنك.

-أ- بما أن التضخم بنيوي في هذه الاقتصاديات وليس عارضاً طبيعياً،

- ب - وبما أن العملة عملة ورقية بدون قيمة حقيقية، عدا ضمان الدولة لها، على خلاف ما هو حاصل مع عملتي الذهب والفضة لقيمتهما الادخارية الذاتية، فيتعذر وفي المطلق توفير **شرط ثبات رأس** المال المنصوص عليه في القرآن في مثل هذه النظام المالي، حيث الكل مدين للأبناك: الدولة، والأحياء والذين لم يولدوا بعد!، والكل يستدين من أجل قضاء الديون القديمة ولا مخرج منظور للخروج من هذه الدوامة!

**قلت:**

فلو كان الدولار لا زال مرتبطاً بالذهب (أي له قيمة ثابتة نسبياً)، وكانت نسبة التضخم السنوية معلومة بما فيه الكفاية، لنصحنا المسلم المودع أمواله بالبنك من جهة الأجرأة العملية لإبراءً الذمة بالخطوات التالية:

1) يأخذ الأرباح الربوية المستحقة له على البنك،

2) يتحرى نسبة التضخم للفترة الزمنية التي استودع فيها أمواله لدى البنك،

3) يطرح مما قبض من " ريع الربح " الذي استلمه من البنك قيمة التضخم ( قيمة التضخم يُضيفها إلى رأسماله الاسمي القديم ليحتفظ بقيمة رأسماله الفعلي) وهكذا دواليك كل سنة.

4) فإن وجد رغم ذلك خسراناً ونقصاً في رأسماله استشار المحاسبين المسلمين أصحاب الاختصاص إن وجدوا، أو غيرهم وبحث عن مخارج أخرى لماله كالريع الذي يرتبط بسلم التضخم، بحيث يحصل دائماً على رأسماله أو فائض عليه وليس العكس. ولن يمثل ذلك حقيقة ما في الأمر، لأن البنوك تعلن أن نسبة التضخم قلما تزيد على 3 % في السنة، بينما اللوح اعلاه يبين أنها تزيد على هذه النسبة ب 12 ضعفاً!

5) المتبقي بعد ذلك من أرباح البنك، تُخصم منه ضريبة الدخل،

6) فإن تبقى للمقيم من هذا الريع الربوي شيء، يعطيه للمركز الإسلامي وصناديقه الخيرية المختلفة، ( بعد اختصامه من ضريبته لدى الحكومة ) ليصرفه المركز على مرافق الجالية المسلمة وأنشطتها الاجتماعية المختلفة..الخ.

7) هذه التقديرات الضرائبية لا يستطيع القيام بها سوى محاسب متخصص، يعرف القانون معرفة جيدة وما يبيحه وما لا يبيحه[9]، كما أن هذا المحاسب يجب أن تتوفر لديه الاستشارة القانونية الأولية بموارد الاستثمار المباحة والآمنة. وهو تخصص في حد ذاته يقدمه البنك الإسلامي[10].

8) ) وحتى لا تستغل هذه الأموال من طرف تجار الدين المحترفين!، الذين لهم سوق رائجة في هذه البلاد، مع الأسف، لكثرة الأمية في الدين والتنكُّب عن التعلم والتفقُّه فيه، كما هو ملاحظ في بعض المساجد الضِّرارية، فيجب أن يسهر على أن هيئة التسيير القائمة على تنظيم المركز الإسلامي منتخبة بطريقة شورية شفافة، لا غبار عليها وفق القوانين الكندية أو الأمريكية أو الأوروبية الجاري بها العمل لضمان ديمومة المراكز وتطورها واشتغالها ضمن الأهداف المحددة لها.

---

9 الضريبة على الدخل على زوجين بطفلين تصل إلى 35% من دخل الأسرة، أي أن كل 3 ساعات من عمل الزوجين في كل يوم هي مخصصة للعم سام، أو كل 120 يوماً من الشغل في السنة غنما هي هباءاً للعم سام. لكن القانون يخول هذه الأسرة إن جعلت من بيتها مقر عمل، أن تخفض مما يأخذه العم سام كثيراً لأنها يمكن أن تقتطع لأسفارها وأن توظف ابنيها براتب وأن تخولهما 3000 دولار من اجل الدراسة إلى غيرها من المزايا. وأكثر الناس عادة لا تعرف هذه المخارج الربوية فيمتصها العم سام امتصاصاً!.

10 هذه خدمة أصبحت متوفرة من خلال المواقع المتخصصة للتبادل التجاري على افنترنيت على الشبكة الدولية مثل ( islamicmoney.com) و (islamicstocks.com). وسوف تتوسع ولا شك في المستقبل القريب.

9) فهذا المراكز هي بمثابة الرأس المخطط والمنفذ لأهداف الجالية على المدى القصير والمتوسط والبعيد بروزنامات مضبوطة في الزمان والمكان. ويجب أن يُنتخب لتسييره من ثبت في حقهم حب الإسلام والمسلمين والتفاني في خدمتهما، والملمين بالجوانب الشرعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية..الخ، ضمن المناخ الأمريكي – الكندي و الأوروبي العام. فهم أداة الانفتاح على المجتمعات وقوانينها ودساتيرها وحراس النظرية والمنظور الإسلاميين لدى الجماعة والمجتمع ككل.

وهكذا تتقوى البنية التحتية لأنشطة المسلمين بموارد إضافية تزداد مع غناهم الجماعي العام إلى أن يتمكنوا من استبدال كل هذا بمعاملات شرعية صرفة.

لكن، يفسد علينا مثل هذا التخريج بعد فك الارتباط بالذهب:

أ) كون الدولار الحالي عملة ورقية عائمة وليست ثابتة القيمة لعدم ارتباطها لا بالذهب ولا بالفضة. وهو ما لا يجعل الدولار المعوّم صالحاً كمعيار لقياس **ثبات القيمة الفعلية لرأس المال**. ذلك أنه عندما يخفض الإحتياطي الفيدرالي قيمة العملة **بضخ كميات هائلة من الأوراق المالية في السوق** (وهذا يتضمن تخفيض الكلفةِ للحُصُول على المال)، فإن القيمة الفعلية لأيّ مدّخرات **تنخفض فوراً وتضعفّ بالتالي القوة الشرائية للدخول**، وتصبح كل **ثروة مقومة بالدولاراتِ أغلى**. وهو ما سيجعل المدين يلهث وراء سراب رد **رأس المال**، وما هو براده، لأنه يصبح مع كل سنة أبعد ما يكون عن منالـه!

ب) كون متوسط التضخم السنوي يحوم في المتوسط حول 38 % سنوياً! من خلال اللوح أعلاه.

ففي مثل هذه الاقتصاديات التي تجعل الكل مديناً للأبناك، ومنذ الولادة، يستحيل إمكان رد **رأسالمال** المقترض، مادام الكل يظل يقترض فقط من أجل تغطية الديون السابقة وإلى ما لا نهاية، بسبب المعادلة المستحيلة:

**رأس المال (Principal) = رأس المال (Principal)+ نسبة التضخم (Inflation)**

**وهو ما يعني أن هذا النظام الاقتصادي يحرج المسلم حرجاً كبيراً، ويدفعه أن يعمل جنباً إلى جنب مع فئة المواطنين الذين يسعون إلى استبداله بنظام لا ربوي بالأساس.**

# إنتهى ويليه الجزء 17